

CD/PV.891  
31 January 2002

ARABIC

# مؤتمر نزع السلاح

---

المحضر النهائي للجلسة العامة الحادية والتسعين  
بعد الثمانمائة

المعقودة في قصر الأمم بجنيف،  
يوم الخميس، ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، الساعة ١٥/١٠

الرئيس: السيد محمد توفيق (مصر)

الرئيس (متحدثا بالعربية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ٨٩١ لمؤتمر نزع السلاح.

أود بادئ ذي بدء أن أرحب، بالنيابة عن المؤتمر، ترحيبا حارا بالممثل الدائم الجديد لجمهورية الكونغو الديمقراطية، السفير السيد أنطوان ميندوا كيسييا - امبه، وأن أؤكد له تعاوننا معه في مهامه الجديدة. يرد في قائمة المتحدثين التي أمامي لهذا اليوم ممثلا لأستراليا والبرازيل، وسفير كولومبيا، بالنيابة عن مجموعة ال ٢١. أعطي الكلمة الآن إلى ممثل أستراليا، السفير السيد لس لك.

السيد لك (أستراليا) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس، بما أنها المرة الأولى التي أتناول فيها الكلمة منذ توليكم رئاسة المؤتمر، أود بداية أن أقدم تهاني الحارة وأطيب أمنياتي لكم، وأن أؤكد لكم تعاون وفدي الكامل في سبيل إحراز تقدم في عمل المؤتمر هذا العام.

وأرجو كذلك أن تسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أعرب من خلالكم عن أطيب أمنياتي لجميع الزملاء، وهم كثر، الذين غادروا محفلنا في الشهور التي انقضت منذ آخر لقاء لنا، وكان من ضمنهم سفيرتكم السابقة، السيدة فاييزة أبو النجا، التي كانت بالفعل زميلة وصديقة عزيزة، وآخرون كثيرون بالطبع. واسمحوا لي أيضا أن أرحب ترحيبا حارا بزملائنا الجدد، وهم كثيرون، ولن أتمكن من تعدادهم جميعا، لكن دعوني أن أعبر لكم فحسب عن مدى تطلعنا للعمل البناء مع كل واحد منهم.

إننا نواجه، أيها السيد الرئيس، تحديات جساما في مجال الأمن الدولي. فالتغير الذي تشهده البيئة الاستراتيجية العالمية وتنامي خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل ونظم إطلاقها، حتى لدى الجهات المؤثرة غير الدول، يتطلبان مواصلة بذل الجهود الكفيلة ببناء عالم أكثر أمنا.

إن الجميع تقريبا متفقون على أن عام ٢٠٠١ كان عاما شاقا فيما يخص قضايا نزع السلاح. ولقد هُض مؤتمر نزع السلاح منذ نشأته بدور أساسي في وضع نظام متعدد الأطراف للحد من التسلح ونزع السلاح. وتعرب أستراليا عن خيبة أملها الكبيرة؛ إذ إنه، على الرغم مما تواجهه الآن من تحديات لا تعد ولا تحصى، لم تتمكن منذ سنوات عديدة وحتى يومنا هذا من الاتفاق على برنامج عمل لمؤتمر نزع السلاح، ناهيك عن المساهمة بطريقة موضوعية في دراسة مجموعة القضايا المعقدة والملحة التي أمامنا.

وبصريح العبارة، فإن مؤتمر نزع السلاح يواجه خطر تهميش دوره في الجهود الدولية الرامية إلى التصدي لمختلف التحديات التي نشهدها على الصعيد الأمني. وفيما تدرك أستراليا أن الكثير من هذه التحديات لا تندرج في مجال الاختصاص التقليدي لمؤتمر نزع السلاح، فإننا نعتقد أنه لزام علينا أن نستغل هذا المحفل الهام استغلالا

أكثر فاعلية لإحراز تقدم نحو بلوغ هذه الأهداف الرئيسية المتمثلة في الحد من التسلح ونزع السلاح ومنع انتشار الأسلحة، وهي أهداف حددناها جميعاً بأنها أهداف جديرة باهتمامنا.

وتعرب أستراليا عن ثبات التزامها بإبقاء مؤتمر نزع السلاح مؤتمراً قويا وهاما ومفعما بالحياة، وهي تحت جميع الدول الأعضاء على أن تتوصل إلى التسويات اللازمة لإتاحة المجال لتوافق الآراء بشأن برنامج عمل في هذه الدورة.

وفي هذا الصدد، تعرب أستراليا من جانبها عن اعتقادها بأن برنامج العمل المقترح الذي قدمه في منتصف عام ٢٠٠٠ ممثل البرازيل السابق، السفير الموقر السيد موريم، بصفته رئيساً للمؤتمر، يعرض علينا نهجاً واقعياً ومتوازناً، يراعي مصالح جميع أعضاء المؤتمر.

وأسأل أعضاء الوفود أن ينظروا فيما إذا كان من الأفضل أن يشهدوا اعتماد برنامج للعمل، أم ترك مؤتمر نزع سلاح متلكنا لعام آخر وغير قادر على أن يبدأ مناقشاته، حتى بشأن المسائل التي تلقى تأييداً واسعاً والتي تكون فرصة إحراز تقدم فيها كبيرة.

وتتمثل إحدى أولويات أستراليا الهامة في البدء باكراً بمفاوضات ترمي إلى وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. غير أن ما يبعث على خيبة الأمل الكبيرة هو أن المفاوضات بشأن هذه المعاهدة لم تبدأ بعد رغم الإقرار مراراً بأنها تشكل المرحلة المنطقية القادمة على جدول أعمال الحد من التسلح ونزع السلاح، وكان آخرها قرار اعتمده الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين بتوافق الآراء. كما أن التفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية من شأنه أن يمثل تصويتنا على الثقة ملائم التوقيت وجدير بالترحيب في عملية متعددة الأطراف للحد من التسلح ونزع السلاح.

وثمة اقتراحات أفادت بأن وضع معاهدة لوقف الإنتاج ستعود بالنفع على مسألة عدم الانتشار، لكنها لن تفيد سوى بالقليل من أجل إحراز تقدم في مجال نزع السلاح النووي. وهذا رأي لا نشاطه. ويكفينا الاطلاع على الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ لنلمس ما لوضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية من أهمية في نزع السلاح النووي. فوضع معاهدة لوقف الإنتاج من شأنه تيسير إحراز تقدم في تطبيق ما خلصت إليه الوثيقة الختامية لعام ٢٠٠٠ من استنتاجات رئيسية بشأن قضايا نزع السلاح. وإن الحد من كمية المواد الانشطارية المتاحة للاستخدام في الأسلحة هو أمر أساسي لتحقيق نزع سلاح نووي لا رجعة فيه. كما أن معاهدة لوقف إنتاج هذه المواد من شأنها أن تمثل عنصراً رئيسياً ولا يمكن الاستغناء عنه في أي نظام تحقق يرمي إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، الأمر الذي يعزز دعوة الوثيقة الختامية لعام ٢٠٠٠ إلى تطوير قدرات التحقق من أجل إيجاد عالم خال من السلاح النووي والإبقاء عليه.

وأملنا وطيد بأن يبادر مؤتمر نزع السلاح إلى الشروع في مفاوضات لوقف إنتاج المواد الانشطارية، غير أننا ندرك ما أضعفناه من وقت كبير. وباتت تتوفر الآن فرصة جديدة أمامنا للشروع في برنامج عمل يشمل مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وأستراليا تؤيد تأييدا تاما الجهود التي تبذل لهذا الغرض. غير أنه إن لم يتسن وضع برنامج عمل، ستجد أستراليا من الضروري مواصلة العمل غير الرسمي بشأن المسائل المتعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، وذلك بالاعتماد على حلقات العمل والحلقات الدراسية التي عقدت في العام المنصرم. هذا العمل لن يرمي بأي شكل من الأشكال إلى تفويض دور مؤتمر نزع السلاح أو إيجاد بديل عنه، بل إلى مساعدته في مهامه. ونأمل أنه، بتيسير إحراز تقدم بشأن مسائل وقف الإنتاج في غياب مفاوضات رسمية، سيمهد هذا العمل غير الرسمي السبيل لإحراز المزيد من التقدم السريع عندما تبدأ المفاوضات الرسمية في المؤتمر. ورشما تبرز للوجود معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، نحث جميع الدول المعنية بأن تشارك في تجميد إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في الأسلحة النووية.

وأود كذلك أن أنتهز هذه الفرصة كي أعرب عن أهمية الأهداف الشاملة لمؤتمر نزع السلاح وتكاملها في جوهرها، تلك الأهداف التي تتمثل في مختلف مبادرات وصكوك عدم الانتشار والحد من التسليح ونزع السلاح التي تؤيدها أستراليا.

ولا تزال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تعد أساسية للجهود التي نبذلها للحد من انتشار الأسلحة النووية، ولتيسير الاستفادة من أوجه استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، وإحراز تقدم في نزع السلاح النووي. وإن الشروع في الدورة الاستعراضية لعام ٢٠٠٥ لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وعقد الاجتماع الأول للجنة التحضيرية لمعاهدة عدم الانتشار المقرر عقدها في نيويورك في نيسان/أبريل من هذا العام، يزيد من أهمية أن يستأنف المؤتمر أعماله. ومن شأن مؤتمر نزع سلاح فعال أن يثبت التزامنا الجماعي بإحراز التقدم بشأن ما حققه مؤتمر الأطراف في معاهدة انتشار الأسلحة النووية لاستعراض معاهدة عام ٢٠٠٠ من نتائج هامة. ونأمل بأن تشارك جميع الأطراف في معاهدة عدم الانتشار في عملية الاستعراض بروح من التعاون تنسجم مع مصالحنا المشتركة المتمثلة في الحفاظ على هذه المعاهدة البالغة الأهمية وتعزيزها.

إن دعم أستراليا القوي لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية يعتمد على الرأي العملي بأن تحقيق حظر كامل لجميع التجارب النووية يحافظ على مصالحنا الأمنية وعلى مصالح الجميع. ونعرب عن خيبة أملنا لأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لم تدخل بعد حيز النفاذ. غير أن الحصول على ١٦٥ توقيعاً و٨٩ تصديقاً لا يدع مجالاً للشك بأن هذه المعاهدة قد أُرست أساساً راسخاً لقانون دولي قوي لحظر التجارب النووية. وسنواصل وآخرون كثيرون العمل حتى تدخل المعاهدة حيز النفاذ، وننتهز هذه الفرصة مجدداً كي نحث من لم يوقعوا أو

يصادقوا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على أن يفعلوا ذلك دون إبطاء. ويجب الإبقاء على التجميد الحالي للتجارب النووية إلى أن تدخل المعاهدة حيز النفاذ.

وتعرب أستراليا عن التزامها باعتماد مدونة سلوك دولية غير ملزمة لمنع انتشار القذائف التسيارية، شأنها في ذلك شأن دول العالم قاطبة. وقد أعربنا عن اهتمامنا الشديد بصياغة هذه المدونة، ونحث جميع الدول على أن تؤيد هذه المدونة كمؤشر على التزامها بعدم انتشار القذائف التسيارية. وجرى مؤخرا تعميم مشروع منقح للمدونة بغرض دراسته، لذا نطلب إلى جميع الدول أن تشارك في دورة المفاوضات الأولى المفتوحة العضوية، التي ستعقد في باريس في الشهر القادم.

وتشاطر أستراليا دولا كثيرة فيما أعربت عنه من خيبة أملها لعدم التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل أساسي أثناء المؤتمر الاستعراضي لاتفاقية الأسلحة البيولوجية الذي عقد مؤخرا. وقد سعت أستراليا جاهدة، مع وفود أخرى، خلال الأعمال التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي وأثناء انعقاده على حد سواء، للقيام بعدد من المبادرات العملية الرامية إلى تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية في هذه المرحلة الحرجة. ورغم تعذر ذلك، فإننا نستمد التشجيع من أن الدول الأطراف وافقت على انعقاد مؤتمر الأطراف ثانية في مرحلة لاحقة من هذا العام. ونتطلع إلى العمل مع الوفود خلال العام القادم لتقديم مقترحات محددة تكفل استمرارية تطبيق هذه المعاهدة وأهميتها البالغة.

وفي المقابل، فقد حققت اتفاقية الأسلحة الكيميائية نجاحا مرموقا. فهي الاتفاقية الدولية الوحيدة، المدعومة بنظام تحقق كامل، التي تحظر صنفا برمته من الأسلحة. وفيما تشارف الاتفاقية على عامها السادس لدخولها حيز النفاذ، فإنه من الضروري عدم تناقص هذا الزخم وعدم الحد بأي شكل من الأشكال من سلطة الاتفاقية ومصداقيتها. ففوة اتفاقية الأسلحة الكيميائية وفعاليتها هي من مسؤولية جميع الدول الأطراف. وتحت أستراليا جميع الأطراف على أن تتعهد مجددا بتطبيق هذه الاتفاقية من خلال امتثالها امتثالا شاملا وفي الوقت المناسب لالتزاماتها بموجب الاتفاقية.

ولا تزال أستراليا تعد أحد المساهمين الرئيسيين في الجهود الدولية الرامية لإزالة الألغام وحظرها. ونحن ملتزمون التزاما قويا بجعل اتفاقية أوتاوا اتفاقية عالمية، ونرحب بالتقدم السريع الذي أحرز في زيادة عدد الدول المنضمة إليها، التي يبلغ عددها حاليا ١٢٢ دولة طرفا، إضافة إلى ٢٠ دولة موقعة. ونحث الدول الأطراف التي لم توقع بعد على هذه الاتفاقية أو لم تنضم إليها بعد على أن تفعل ذلك في أسرع وقت ممكن وأن تمتنع، في غضون ذلك، عن زرع الألغام البرية المضادة للأفراد، نظرا لما يترتب على ذلك من مخاطر على السكان المدنيين.

السيد الرئيس، لقد كان لي الشرف أن أعين رئيسا للمؤتمر الاستعراضي الثاني لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، الذي عقد كما تعلمون في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. وكان من دواعي سرورنا أن اتفق المؤتمر الاستعراضي على توسيع نطاق الاتفاقية وأن ينشئ فريق خبراء لينظر في اتخاذ المزيد من الخطوات للتخفيف من أثر المتفجرات من مخلفات الحرب والألغام المضادة للمركبات. وتأمل أستراليا بأن تتحلى الوفود المشاركة في المؤتمر الاستعراضي لاتفاقية الأسلحة الكيميائية بالنوايا الحسنة وأن تسود فيما بينها روح من التعاون في هذا المحفل، وأن تعمل معنا من أجل التوصل إلى اتفاق طال انتظاره بشأن برنامج العمل.

وأخيرا، تود أستراليا أن ترحب بالالتزام الذي أعلنت عنه مؤخرا كل من الولايات المتحدة وروسيا بتخفيض ترسانتهما النووية تخفيضا كبيرا. أما الآن وقد اتخذت الولايات المتحدة قرارا بالانسحاب من معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية، فإننا نحث الدولتين العظميين على تكثيف حوارهما بشأن وضع إطار استراتيجي جديد يكمل الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى الحد من التسليح ونزع السلاح، الأمر الذي يفضي إلى تعزيز الأمن العالمي.

وفي الختام، سيدي الرئيس، هناك الكثير مما يجب فهمه ومناقشته بشأن البيئة الاستراتيجية الدولية، التي أظهرت ميوعة وعدم يقين في الآونة الأخيرة. فهي تطرح تحديات وفرصا على السواء. ويلزمنا معرفة أفضل السبل لبلوغ أهداف طال انتظارها وتمثلت في تحقيق السلم والأمن الدوليين في هذه البيئة الآخذة في التغير. ولقد حرمنا أنفسنا جميعا لعدد من السنوات من فرصة عقد مناقشات حقيقية وجوهرية في هذا المحفل. ولكننا لن نسمح لهذا الوضع أن يستمر. ورغم عدم اقتناعنا تماما بالخيارات التي أمامنا، نعتقد بأنه يتحتم علينا الآن أن نستغل تماما أفضل فرصة متاحة أمامنا - ألا وهي الفرصة المتمثلة في اقتراح أموريم - التي ما يزال في مقدورنا استغلالها من أجل المضي قدما في عملنا.

الرئيس (متحدثا بالعربية): أشكر سفير أستراليا الموقر على بيانه وعلى عباراته اللطيفة التي وجهها إلى الرئيس.

بات لدي البرازيل على قائمة المتحدثين. أرحب بالسفير السيد لويس فليبه سيشاس كوريا. تفضل بأخذ الكلمة يا سيدي.

السيد سيشاس كوريا (البرازيل) (الكلمة بالإنكليزية): اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أبدأ بالإعراب لكم عن سعادي لرؤيتكم، أنتم، الممثل الموقر لمصر، الصديقة العزيزة للبرازيل، البلد الذي يلتزم التزاما تاما بقضية نزع السلاح النووي، وأن أجدكم شريكا جديدا من الشركاء في وضع جدول أعمال المؤتمر، ورئيسا

لمؤتمر نزع السلاح. وأؤكد لكم في هذه المرحلة الحاسمة التي تبدأ فيها دورتنا وتتعاظم تطلعاتنا، بأنه بإمكانكم الاعتماد على تعاون وفد البرازيل التام. أتمنى لكم كل النجاح في مساعيكم.

كما أود أن أعرب عن تقديري للسيد فلاديمير بيتروفسكي، الأمين العام للمؤتمر، ولنائبه السفير أنريكة رومان - موري، لما يقدمانه من دعم قيم لهذا المؤتمر.

السيد الرئيس، أود، إذ أتولى مسؤولياتي كرئيس لبعثة البرازيل في جنيف، أن أنتهز هذه الفرصة للإدلاء ببعض التعليقات العامة وتناول عدد من مسائل السياسة العامة التي تحظى باهتمامنا بقدر من التفصيل.

فالأحداث التي شهدناها منذ شهر أيلول/سبتمبر الماضي بعثت على الحزن والأسى في العالم بأسره. وقد أيقظت لدينا فجأة الإحساس بمدى هشاشة ما نشعر به من أمن ورفاه. وربما لهذا السبب، ولشعورنا جميعاً بأننا بطريقة أو بأخرى ضحايا اعتداءات ١١ أيلول/سبتمبر، ظهر توافق في الآراء لم يشهد له مثيل بشأن ضرورة القضاء نهائياً على جريمة الإرهاب البشعة. ولا يستطيع أي منا أن يقول بثقة إنه لا يشاطرنا هذا الشعور المتمثل بانعدام الأمن وباحتمال التعرض لهذه الجريمة. فقد غلبت قضايا الأمن على القضايا المدرجة في جدول أعمالنا. والهجمات الإرهابية وإمكانية أن يستخدم تركيبها أسلحة الدمار الشامل قد أبرزت أهمية إقامة نظم لترع الأسلحة والحؤول دون انتشار أسلحة الدمار الشامل بناء على صكوك تم التفاوض بشأنها متعدداً الأطراف. وكما صرح الأمين العام للأمم المتحدة في خطابه أمام الجمعية العامة بشأن الإرهاب الدولي، فإننا نشعر الآن أكثر من أي وقت مضى في تاريخنا الحديث بالحاجة إلى ضمان "انضمام دول العالم قاطبة إلى المعاهدات الرئيسية ذات الصلة بأسلحة الدمار الشامل، والتحقق من الامتثال لهذه المعاهدات وتنفيذها تماماً، لا سيما تلك التي تحظر استخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية ومعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية".

وفي هذا الصدد، يساور البرازيل قلقاً بالغاً بشأن التطورات الأخيرة في البيئة الأمنية الدولية والتحديات الجديدة التي تواجه المجتمع الدولي فيما يتعلق بتزع السلاح ومنع الانتشار والأمن الدولي.

ويلتزم بلدي التزاماً طويلاً بالأمد بتحقيق السلم ونزع السلاح. وقد عملنا بطريقة بناءة وتعاونية منذ السنوات الأولى لإنشاء اللجنة الثمان عشرية لترع السلاح ومؤتمر لجنة نزع السلاح. ولا نؤمن في البرازيل بمنطق أي نظام يعتمد على تخزين الأسلحة وتطويرها ضماناً للاستقرار. ونحن نحترم ميثاق الأمم المتحدة، ولا نزال نعتقد باعتقاداً راسخاً بأنه لا يمكن فصل نزع السلاح عن عملية أكثر عموماً تتمثل في تعزيز سيادة القانون. ونعتقد بأن القضايا المتصلة بالأمن الدولي هي قضايا ذات طابع عالمي وتتطلب حلولاً متعددة الأطراف ضمن إطار من المسؤولية الجماعية. ومفهومنا عن الاستقرار والقدرة على التنبؤ هو أنه ما من شيء يمكن أن يحل محل الصكوك الملزمة قانوناً والتي تم التفاوض بشأنها متعدداً الأطراف. ونبقى ملتزمين بمؤتمر نزع السلاح لكونه المحفل

التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد بشأن قضايا نزع السلاح، فضلا عن التزامنا بقضية نزع السلاح العام والكامل في ظل رقابة دولية فعالة. وإضافة إلى ذلك، فإننا عاقدو العزم على إزالة جميع أسلحة الدمار الشامل إزالة تامة.

هذه هي المبادئ التي استرشدت بها البرازيل وستظل تسترشد بها في هذا المحفل. واعتقد بأنه من المناسب أن نؤكدها مجددا إذ نباشر أعمال دورة المؤتمر لعام ٢٠٠٢.

وسوف يقول البعض إن هذا العام سيمضي مثلما مضت أعوام أخرى كثيرة دون أن يجرز المؤتمر أي تقدم. وربما لم يعد الرأي العام العالمي يؤمن بإمكانية إحراز تقدم في أعمالنا. وإن كيفية تطور الأمور - أو، بالأحرى، عدم تطورها، أي عدم إحراز هذا المحفل أي تقدم، هو أمر يثير الاستياء لدى البعض.

وقد يكون هؤلاء على حق بذلك. وقد يكونون على غير حق. لكن طالما كان يوجد بصيص من الأمل، فهناك ما يدعونا إلى المثابرة.

وها هو مؤتمر نزع السلاح يبدأ دورته السنوية الرابعة المتوالية دون برنامج عمل. وسأمتنع عن الاستطراد بشأن هذه النقطة، وأكتفي بأن أضم صوتي لأولئك الذين شددوا على أهمية عواقب الشلل الحالي الذي أصاب مصداقية المؤتمر. ويوجد أمامنا مقترح بشأن برنامج العمل. وبعد أن مضى أكثر من عام على الإعراب والتأكيد مجددا على تأييد وثيقة مؤتمر نزع السلاح CD/1624، كأساس لإجراء المزيد من المشاورات، فقد حان الوقت الآن لكي نظهر الإرادة السياسية اللازمة لتخطي الخلافات التي تحول دون التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج للعمل.

فمن الضروري التغلب على حالة الجمود التي أشرتم إليها، سيدي الرئيس، إشارة صائبة في بيانكم الاستهلالي. فلنتابر على ذلك.

والاستمرار في حيازة الدول للأسلحة النووية وفي عدم التزامها التزاما حازما بإزالتها تماما يشكل الحافز على احتمال انتشارها. ومن ثم، فإن حرص الدول الحائزة للأسلحة النووية على إبقاء هذه الأسلحة لديها إلى أجل غير مسمى هو أمر يتعارض مع الحفاظ على سلامة نظام عدم انتشار الأسلحة النووية واستدامته ومع الهدف الأوسع المتمثل في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

وتؤيد البرازيل تأييدا شديدا نزع الأسلحة، لا سيما النووية منها، وصون جميع المعاهدات والاتفاقيات التي تم التوصل إليها في هذا المجال والتأكد من الامتثال لها امتثالا تاما، وفقا لما أكدته الرئيس فرناندو إنريكيه كاردوسو أثناء زيارته الأخيرة إلى موسكو.

ومراعاة للسعي المتواصل إلى نزع السلاح النووي ومنع انتشاره، لا يسع المرء إلا أن يستذكر النتيجة الهامة التي توصل إليها مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠،



وأن يؤكد الالتزام المطلق الذي قطعته حينئذ الدول الحائزة للأسلحة النووية بأن تزيل ترساناتها النووية تماما. فقد اتفق المؤتمر المذكور على برنامج عمل مفصل لتزع السلاح، الذي تشكل خطواته الـ ١٣ مخططا لتقييم الجهود المنتظمة والمرحلية التي تبذل من أجل تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومنح المجلس التشريعي البرازيلي موافقة الهيئة التشريعية على انضمام البرازيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، شريطة الامتثال التام وعلى النحو الواجب للالتزامات الواردة في المادة السادسة. وإن العملية التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥ ستختبر، ابتداء من نيسان/أبريل القادم، رغبة الدول الحائزة للأسلحة النووية في أن ترقى إلى مستوى الوفاء بالتزاماتها وتبلغ التطلعات التي حددتها. فلنتأثر في عملنا.

إن بلدي ينعم بحالة سلم مع جيرانه كافة منذ نحو القرن والنصف. ونشعر بالفخر بأن ننتمي إلى منطقة خالية من الصراعات الدولية وقد اتخذت السلم تاريخيا مبدءاً لها ولطالما ناصرنا قضية نزع السلاح.

إن التزام بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالسلم والأمن الدوليين يتجلى في عدد من الصكوك الإقليمية ودون إقليمية. ففي مجال أسلحة الدمار الشامل، تعد معاهدة تلاتيلولكو لعام ١٩٦٧، التي أنشئت بموجبها أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة مأهولة من العالم، مثالا حقيقيا على هذه الإرادة. أما في بلدان المخروط الجنوبي، فقد نبذت الأرجنتين والبرازيل وشيلي، حتى قبل اتفاقية الأسلحة الكيميائية، استخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية وإنتاجها وحيازتها وتخزينها ونقلها، وذلك في اتفاق مندوسا لعام ١٩٩١. وانضمت إلى هذا الاتفاق فيما بعد باراغواي وأوروغواي وبوليفيا وإكوادور. وأنشئت، بموجب إعلان أوشوايا السياسي في عام ١٩٩٨، السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، كما أعلنت بوليفيا وشيلي منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل. وقرر مؤخرا رؤساء جميع بلدان أمريكا الجنوبية إعلان منطقة أمريكا الجنوبية منطقة سلام، وفقا لما أعلن في مؤتمر القمة الذي استضافه الرئيس كاردوسو في برازيليا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أختتم بياني بالإشادة بسلفي، السفير السيد سلسو أموريم، الذي قام، كرئيس لمؤتمر نزع السلاح، وبناء على ما أنجزه أسلافه من عمل - ومنهم السفير السيد الديميري والسفير السيد لينت - بصياغة مقترح ما زال مرجعا للمؤتمر. ويتميز المقترح الوارد في الوثيقة CD/1624 بأنه يتضمن ما يصطلح عليه باللغة الدبلوماسية بـ "الغموض البناء" الذي يمكن مواصلة استكشافه. لكن ما نحتاج إليه لا يتعدى القدر اللازم من المرونة التي تتيح لنا إحراز تقدم دون أن يغفل أي طرف عن مصالحه الأمنية الحيوية.

وأعرب عن أمني بأن نتمكن من تحريك الأمور بصورة إيجابية. فالوقت لم يتداركنا بعد. ولنتأثر على العمل.

الرئيس (متحدثاً بالعربية): أشكر السفير على بيانه وعلى العبارات اللطيفة التي وجهها إلى الرئيس. لسدي الآن على قائمة المتحدثين ممثل كولومبيا الموقر، السفير السيد كاميلو ريس رديغس. تفضل، الكلمة لكم، سيدي.

السيد ريس رديغس (كولومبيا) (الكلمة بالإسبانية): السيد الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى التي يخاطب فيها وفدي هذه الدورة من مؤتمر نزع السلاح، اسمحوا لي أن أهنئكم على توليكم قيادة عملنا، وأن أشكركم على الجهود التي تبذلونها من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج العمل وأؤكد لكم دعم مجموعة الـ ٢١ وتعاونها الكاملين في الاضطلاع بمسئولياتكم.

السيد الرئيس، أود أن أتلو عليكم الآن بيان مجموعة الـ ٢١. وبما أن هذا البيان قد تم التفاوض عليه باللغة الإنكليزية، فسأقرأه بهذه اللغة.

(متابعا بالإنكليزية)

"بيان مقدم من مجموعة الـ ٢١:

"تعرب مجموعة الـ ٢١ عن ارتياحها لاعتماد المؤتمر جدول أعماله لدورة عام ٢٠٠٢. وتبدأ هذه الدورة لمؤتمر نزع السلاح أعمالها في ظل تحديات خطيرة ومتعددة الأنواع يواجهها المجتمع الدولي فيما يتعلق بترع السلاح ومنع انتشار الأسلحة بكافة أنواعها والأمن الدولي، لا سيما المحاولات الرامية إلى تبرير مفهوم حيازة الترسانات النووية إلى أجل غير مسمى، والمفاهيم ذات الصلة بالردع النووي، بما في ذلك إطار استراتيجي منقح وعناصر ترمي إلى توسيع نطاق إمكانية استخدام القوة أو التهديد باستخدامها.

"وتؤكد المجموعة أنه ينبغي لمؤتمر نزع السلاح، بوصفه الحفل الوحيد للتفاوض المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح، أن يضع برنامج عمل يستجيب لهذه التحديات ولمصالح وأولويات جميع أعضائه التي تلمي تطلعات المجتمع الدولي فيما يخص نزع السلاح ومنع انتشار الأسلحة بكافة أنواعها وتحقيق السلم والأمن الدوليين. وتعرب المجموعة عن قلقها لأن مؤتمر نزع السلاح لم يتمكن منذ عام ١٩٩٩ من أن ينجز أي عمل هام يرتكز إلى برنامج عمل متفق بشأنه، رغم ما أبدته المجموعة من مرونة وعدد المقترحات الرسمية وغير الرسمية التي قدمها بعض أعضائها أثناء رئاستهم للمؤتمر، وهي اقتراح السيد رديغس سديو واقتراح السيد الدميري واقتراح السيد أموريم. وتؤكد المجموعة مجددا استعدادها لأن

تشارك مشاركة بناءة في جميع الجهود الرامية إلى التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل شامل تتجلى فيه أولويات جميع الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح.

"وفي هذا الصدد، تعيد المجموعة تأكيد اقتراحها الوارد في الوثيقتين CD/1570 و CD/1571 بشأن برنامج العمل ومشروع مقرر بإنشاء لجنة مخصصة لنزع الأسلحة النووية.

"وتؤكد المجموعة أن مسألة نزع السلاح النووي لا تزال في أعلى سلم أولويات مؤتمر نزع السلاح. وتشدد على أهمية احتمال اندلاع حرب نووية، وما يمكن أن تتعرض له الإنسانية من تهديدات ناجمة عن استمرار وجود أسلحة نووية، واحتمال استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها. وتؤكد المجموعة ضرورة إزالة الأسلحة النووية تماما، وتشدد، في هذا الصدد، على الحاجة الملحة لمباشرة المفاوضات دون إبطاء.

"وتعرب المجموعة عن شديد قلقها إزاء عدم إحراز ما كان متوقعا من تقدم بعدما قطعت الدول الحائزة للأسلحة النووية أثناء مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ تعهدا لا لبس فيه بأن تزيل ترساناتها النووية تماما، وصولا إلى نزع السلاح النووي.

"وقد أعربت المجموعة، في الوثيقة CD/1549 المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٨، عن موقفها فيما يتعلق بإنشاء لجنة مخصصة، في إطار البند ١ من جدول الأعمال، المعنون "وقف سباق التسلح النووي ونزع الأسلحة النووية"، تتولى التفاوض، بناء على تقرير المنسق الخاص (CD/1299) وعلى الولاية المحددة فيه، بشأن معاهدة لا تمييزية ومتعددة الأطراف ويمكن التحقق منها دوليا وفعليا، لحظر إنتاج المواد الإنشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووي الأخرى.

"وبات منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي مسألة أكثر إلحاحا نظرا لما أبدي من هواجس مشروعة بأن الصكوك القانونية الحالية غير وافية لردع أي محاولات وشيكة ترمي إلى مواصلة تسليح الفضاء الخارجي. إن العواقب المحتملة لقرار يصدر من إحدى الدول الأطراف في معاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية بانسحاب هذه الدولة من المعاهدة ستتمثل في نشوء تحديات جديدة في هذا الصدد، ووفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٣/٥٦، تشدد المجموعة على الحاجة الملحة للشروع في عمل جوهري يرمي إلى منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي.

"ورغم تعدد النهج، تعرب المجموعة عن اعتقادها الراسخ بضرورة مواصلة الجهود الرامية إلى إبرام صك عالمي وملزم قانونا بشأن إعطاء الدول غير النووية ضمانات أمنية.

"وإذ تضع المجموعة في اعتبارها المناخ السائد في مؤتمر نزع السلاح، يساورها بالغ القلق بشأن التراجع التدريجي للنهج المتعدد الأطراف، وتؤكد أهمية بذل جهود دولية جماعية لتعزيز السلم والأمن الدوليين والحفاظ عليهما. وأفضل طريقة لتحقيق ذلك هي من خلال معاهدات لنزع السلاح ومنع انتشاره يتم التفاوض عليها تفاوضاً متعدد الأطراف وتكون غير تمييزية.

"وتأمل المجموعة أن يبدأ المؤتمر أعماله الموضوعية في وقت مبكر من الدورة السنوية لعام ٢٠٠٢. وتحقيقاً لهذه الغاية، تؤكد المجموعة استعدادها لأن تشارك مشاركة بناءة في جميع الجهود الرامية إلى التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج العمل. وتحت المجموعة بقية المجموعات على أن تبدي مرونة مماثلة، وتطلب إلى رئيس المؤتمر بأن يكتف الجهود الرامية إلى التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج للعمل، لكي يبدأ المؤتمر أعماله الموضوعية دون إبطاء، وفقاً لنظامه الداخلي."

الرئيس (متحدثاً بالعربية): شكراً السيد السفير على هذا البيان وعلى الكلمات الطيبة الموجهة للرئاسة.

بهذا تنتهي قائمة المتحدثين لدي. هل يطلب أي وفد الكلمة في هذا الوقت؟ لا أرى أي وفد يطلب الكلمة.

أدعوكم الآن إلى اتخاذ قرار فيما يتعلق بالطلب المقدم من كل كوستاريكا والفلبين وسلوفينيا للمشاركة بصفة مراقب في عمل المؤتمر في هذه الدورة. وبما أننا لم نتناول هذا الموضوع في جلسة غير رسمية، أود الإشارة إلى أن هذه الطلبات ترد في الوثيقة CD/WP.524 التي هي أمامكم.

هل يمكن لي أن أعتبر أن المؤتمر يقرر دعوة كل من كوستاريكا والفلبين وسلوفينيا للمشاركة في عملنا وفقاً لأحكام النظام الداخلي؟

وقد تقرر ذلك.

بهذا نقرب من نهاية عملنا اليوم. هل يطلب أي وفد الكلمة في هذه المرحلة؟ لا أرى أي وفد يطلب ذلك.

السادة السفراء السيدات والسادة. نصل اليوم إلى قرب نهاية الأسبوع الثاني من أعمال المؤتمر. وأود في هذا الصدد أن أستعرض بإيجاز نتائج المشاورات غير الرسمية التي أجريتها حول برنامج عمل المؤتمر منذ تولي مصر رئاسة مؤتمر نزع السلاح في بداية الدورة السنوية للمؤتمر هذا العام.

أود التأكيد أولاً أنني حرصت على إجراء هذه المشاورات وفقاً لأحكام النظام الداخلي وقرار المؤتمر بشأن تحسين أداء مؤتمر نزع السلاح وزيادة فعاليته (CD/1036)، وفي روح من الشفافية الكاملة. وفي هذا الإطار، فقد حرصت على الدعوة لعقد جلسة مشاورات غير رسمية في الأسبوع الماضي، والتي أتاحت فرصة لكافة الوفود للإعراب عن مواقفها وآرائها حول برنامج عمل المؤتمر فضلاً عن البيانات التي استمعنا إليها في الجلسة العامة للمؤتمر. وأود في هذا الصدد الإعراب عن تقديري وامتناني لكافة الوفود التي حرصت على تبادل أفكارها معي حول هذا الموضوع.

وأؤكد لكم أنني لمست في كافة هذه المشاورات حرصاً كبيراً من قبل أعضاء المؤتمر على الحفاظ على مصداقية المؤتمر بوصفه المحفل الوحيد للتفاوض في مجال نزع السلاح على المستوى المتعدد الأطراف. كما لمست قلقاً حقيقياً لدى عدد كبير من الوفود إزاء استمرار تعثر أعمال المؤتمر، خاصة في حين يشهد العالم تغيرات واسعة في كافة المجالات بما في ذلك مجال نزع السلاح. وفي هذا الصدد أعربت، كافة الوفود التي تشاورت معها عن تمسكها بالإطار المتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح، خاصة في ظل تطورات دولية مؤثرة في المنظومة الدولية لترع السلاح وضبط التسليح ومنع الانتشار.

وبالرغم مما تقدم، لست في الوقت الحالي في وضع يتيح لي أن أضع أمامكم حلاً سريعاً للخروج من حالة الجمود التي تواجه المؤتمر منذ سنوات، وهي الحالة التي ترجع إلى ظروف دولية نعلمها جميعاً ولا ترجع إلى قصور داخلي في أداء مؤتمر نزع السلاح. هذا وسوف تواصل الرئاسة كافة الجهود الممكنة من أجل التوصل إلى اتفاق حول برنامج عمل المؤتمر من خلال استكشاف الخيارات والبدائل بما يسمح ببدء العمل الموضوعي وبما يتفق مع تطلعات الدول الأعضاء إلى تحقيق السلام الدولي والأمن للجميع.

وأرحب في هذا الشأن بأية مقترحات وأفكار، كما أشجع كل الوفود على الاستفادة من الجلسات العامة للمؤتمر من أجل الإعراب عن مواقفها وطرح الموضوعات المتعلقة بجدول الأعمال والتي تراها ذات أهمية.

بعد هذه الكلمة المختصرة، أود إخطار المؤتمر أن الجلسة العامة القادمة للمؤتمر ستعقد يوم الخميس، ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٢، الساعة العاشرة صباحاً في هذه القاعة.

رفعت الجلسة الساعة ١١/١٠

— — — — —